من أجل مصلحة الدولة على الغزواني تعويض آية غولد إيند سيلفير قبل أن يستولوا على الذهب الموريتاني مثل كينروس تازيازت

شي فلان دوت كوم هو موقع صحفي مستقل ليس له رابط إعلاني مع أي شركة أجنبية تعمل في مجال التعدين أو الاتصالات أو أي نشاط اقتصادي آخر في موريتانيا. بالتالي يمكننا التعبير عن رأينا بحرية.

معظم المقالات المنددة بتجاوزات شركة كينروس تازيازت Kinross Tasiast نحن من كتبها. و بالتحديد في الوقت الذي لم تكن تحترم فيه تازيازت المعايير الدولية فيما يتعلق باستخدام مادة السيانير.

حول شركة آيا غولد إيند سيلفير (Aya Gold & Silver) المسجلة في موريتانيا تحت اسم تيريكس ش.م Tirex SA .، من المعروف أنني قمت بحملة من أجل أن تحترم الدولة التزاماتها. كنت مقتنعًا تمامًا بآرائي لأن الأجانب ليسوا مسؤولين عن مضامين قانون التعدين لدينا. هم عليهم احترام قوانيننا، ليس إلا.

إلى غاية شهر أبريل 2022، كنت مستشارًا للاتصالات في موريتانيا لشركة آيا غولد إيند سيلفير. ثم أنهت المؤسسة عقدي معها بين عشية وضحاها - كما فعلت مع جميع الموردين - لتخويف الدولة الموريتانية مهددة إياها بأن الخطوة التالية ستكون رحيل المستثمرين. لم يمنعني إنهاء عملي معهم من مواصلة الحملة دفاعا عن قناعتي الشخصية.

على الرغم من ذلك، ولمدة 4 أشهر، بدون عقد، واصلت عملي كمتحدث في شؤون قانون الأعمال في موريتانيا.

كبرهان على ذلك، قد هنأت رئيس الجمهورية في مقال إبان صدور قرار بتاريخ 2 أغسطس تدعو فيه متقاطعة الشامي المنقبين عن الذهب الذين يعملون بشكل غير قانوني في محيط Tirex إلى احترام الإنذار الذي أرسل إليهم قبل 4 أشهر لمغادرة المكان.

اليوم، نجحت جماعات الضغط الراغبة في الاستمرار من الاستفادة من محيط الذهب في إلغاء القرار الصادر عن الحاكم. وعليه دخل الصراع في دائرة القانون ويجب أن تخرج Tirexمنتصرة.

كان يجب تجديد عقد العمل الخاص بي قريبًا لكنني قررت التنازل عنه لأنه لدي قناعة راصخة بأنه سيكون خطأ تاريخيًا للدولة الموريتانية تجديد الجريمة الاقتصادية التي ارتكبتها لما قامت ببيع 100٪ من مخزون الذهب الهام الموجود في منطقة تازيازت لكينروس تازيازت مكتفية فقط بالضرائب والرسوم الأخرى. رفع العائدات في عام 2020 من 3% إلى 6% يشكل انتصارا ضئيلا.

source

مصدر

لدينا الذهب. أما المستثمرون فلديهم المال فقط. والمال أقل قيمة من الذهب. كيف يمكننا أن نعطي ذهبنا لمثل هذه المداخيل المتدنية، بل المخجلة، ونحن بلد تخنقه الديون؟

أصبحت استثمارات شركة تازيازت Tasiast ثقيلة السداد للغاية. إذا قامت موريتانيا بتعميم كل ذلك، فلن تطأ بلادنا أقدام المستثمرين. وماذا في ذلك ؟ آه من ذهب ! مع كل هذا الذهب لسنا بحاجة إلى مستثمرين. سيتعين علينا فقط البحث لجلب شركاء، ولو كانوا في الصبن، للجانب التقني. وسيتم الدفع لهم مقابل عملهم وليس لأخذ ذهبنا وإعطائنا الفتات.

آية جولد آند سيلفر لم تقم بعد ببنيان أي شيء. المبالغ المستثمرة تقتصر على التكاليف المتكبدة للتنقيب. وجدوا الذهب، ليس ملكا لهم. في الحقيقة، الشركة التي اكتشفت الذهب هي آغولد .Agold لكن عزيز حرمهم من الأموال المتوقعة بخلق دوامة من المشاكل الإدارية. ثم اشترت شركة آياغولد Aya Gold آغولد AGold في صفقة ذابت فيها أسهم هذه الأخيرة.

علينا تعويض آية غولد. يعود تاريخ معظم التراخيص التي لديهم إلى النظام السابق. الديكتاتور رجل الأعمال القوي حينها يقبع حاليًا حيث نعلم بسبب تقرير دامغ ناتج عن تحقيق برلماني واسع النطاق.

لدى الدولة كل الحجج لوقف استثمارات آية غولد قبل أن تصير غير قادرة على تسديدها. إيقاف مشروع مصنع شيء وتأميم مصنع شيء آخر...

يريدون التفاوض. حسنا فلنتفاوض، لكن بنسبة 50/50 من قيمة الذهب المنتج بعد حسم تكاليف الإنتاج. هذا ما يسمى ربح للطرفين. وإلا، فيجب منع بنيان المنجم إلى غاية إيجاد اتفاق مرضي يراعي مصلحة الدولة.

في حال قامت آية غولد ببنيان منجمها في ظل هذه الظروف، فإن الدولة الموريتانية ستظل متسولة. ونسبتا 15% للدولة و10% للخواص الموريتانيين لن تغيرا من الأمر شيئا .

تصوروا الشعبية التي سيكسبها الرئيس لو قرر وقف بناء مصنع الذهب في موريتانيا لسبب وجيه، ألا وهو أن العقود تتعارض مع مصلحة الدولة.

أرضنا تحتوي على الذهب والدولة تعرف أين هو. علينا أن تتفاوض بنسبة 50/50 ليس إلا. ولا شيء آخر!

بالنسبة لي شخصيا، رغم إمكانياتي المتواضعة، أتنازل عن عقدي تماشيا مع إملاءات ضميري وقناعتي. من الآن فصاعدا لن أضع خبرتي وتجربتي كإعلامي في خدمة أي شركة أجنبية ذات أنشطة مضرة بمصلحة الدولة.

أحمد ولد أسويد أحمد

ChezVlane.com